الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/EM.14/2
28 August 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية

جنيف، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

اجتماع الخبراء المعني بإجراء منظور الجنس في الأنشطة الرئيسية بغية النهوض بالفرص

مذكرة من أمانة الأونكتاد

خلاصة

مـــا زالت هناك فوارق كبيرة في سبل وصول النساء والرجال إلى المنافع المحتملة المترتبة على العولمة وإلى مواقع القوة في الهياكل الاقتصادية في مجتمعات كل منهم. وتتطلب الاستفادة من ميزات العولمة حشد كافة قوى التنمـــية والأطراف الفاعلة فيها. وتمثل المرأة نصف جميع الأطراف الفاعلة التي يتعين أن تشارك في العمل لتحقيق هـــذا الهدف. ويعتبر النهوض بمشاركة المرأة في الأسواق الوطنية والدولية موضوعا متكررا في القضايا الأساسية المدرجـــة عـــلى جدول أعمال الأونكتاد والتي تتسم بتنوع لا يقل عن تنوع موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة في الخدمات، والسلع الأساسية، وتطوير المشاريع، والفرص المحتملة التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة مـــن قبيل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد يرغب اجتماع الخبراء في معالجة موضوع الجنسين في هذه المجالات بهدف تحقيق الغايات التالية: (أ) اقتراح سبل تحسين إسهام النساء في تطوير قدرة بلدانهن ومناطقهن على المنافســـة؛ (ب) اقـــتراح سياسات عامة عملية بصفتها عناصر في استراتيجية للمجتمع الدولي والدول الأعضاء لتحسين دور المرأة في المشاركة على نطاق أوسع في العملية الاقتصادية للتجارة والاستثمار الأجنبي؛ (ج) وإنشاء شبكات لدعم وتمكين المرأة من المشاركة بصورة أكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
المقدمـــة والولايـــة	١-٢	٣
أولا - الاستثمار الأجنبي المباشر ومنظورات جنسانية مختارة	**٣-٩**	**٣-٦**
ألف- التوظيف في الشركات عبر الوطنية وتطور ظروف عمل النساء.....	٤-٦	٤-٥
باء- نوعية العمالة في الشركات المنتسبة.....	٧-٨	٥-٦
جيم- ملاحظات بشأن قضايا قـــد تخضع لإجراء بحوث فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة التي تأخذ المنظور الجنساني بعن الاعتبار.....	٩	٦
ثانيا - التجارة والمنظورات الجنسانية.....	**١٠-٢٩**	**٦-١٣**
ألف- التجارة في الخدمات.....	١٠-١٨	٦-٩
باء- السلع الاستهلاكية والمنظور الجنساني.....	١٩-٢٩	٩-١٣
ثالثا - تنمية المشاريع: تذليل الحاجز الجنساني الذي يعترض تنظيم النساء للمشاريع	**٣٠-٣٧**	**١٣-١٥**
ألف- الحواجز التي تعترض تنظيم النساء للمشاريع.....	٣٠-٣٣	١٣-١٤
باء- دور الخدمات المالية وتنمية الأعمال التجارية والربط الشبكي	٣٤-٣٥	١٤
جيم- ملاحظات بشأن قضايا تحقق تنظيم النساء للمشاريع.....	٣٦-٣٧	١٥
رابعا - الأثر المحتمل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على تعزيز مساهمة النساء	**٣٨-٤٧**	**١٥-١٩**
ألف- نوع الجنس والفجوة الرقمية	٣٩-٤١	١٥-١٦
باء- كيف يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وللتجارة الإلكترونية إيجاد فرص جديدة للنساء؟.....	٤٢-٤٦	١٧-١٩
جيم- ملاحظات بشأن قضايا رئيسية للاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية إلى أقصى حد	٤٧	١٩
خامسا- مسائل للنظر فيها من جانب الخبراء المشاركين.....	٤٨	٢٠-٢١

المقدمة والولاية

١- تتمثل ولاية اجتماع الخبراء الاستشاريين في النظر في "سبل تحسين مساهمة النساء في تطوير قدرة بلدانهن ومناطقهن على المنافسة، وفي زيادة فرص المبادلات التجارية واجتذاب الاستثمار والتكنولوجيا"[١]. ويهدف اجتماع الخبراء الاستشاريين إلى التأسيس على نتائج حلقة عمل الخبراء الاستشاريين بشأن التجارة والتنمية المستدامة ومنظور الجنس التي سبقت انعقاد الأونكتاد العاشر، (جنيف ١٢-١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩)[٢]، والتي حددت الروابط بين عملية العولمة والتجارة والتنمية، والنتيجة التي أسفر عنها الاجتماع التحضيري الذي انعقد بخصوص مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا (مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا)[٣]. ومن الواضح أنه ما زالت هناك فوارق كبيرة في سبل حصول النساء والرجال على المنافع المحتملة المترتبة على العولمة والوصول إلى مواقع القوة في الهياكل الاقتصادية في مجتمعات كل منهم. وتترك هذه الفوارق أثرها على الاقتصاد ككل: ووفقا لتقرير أصدره البنك الدولي في عام ٢٠٠١، فإن أوجه عدم المساواة بين الجنسين تلحق الأذى بخير الناس وصالحهم وتعيق عملية التنمية، وبالتالي فإنها تفرض تكاليف على الإنتاجية والكفاءة والتقدم الاقتصادي[٤].

٢- وعلى سبيل التحضير لاجتماع الخبراء الاستشاريين، عقدت مختلف المشاورات بهدف تحديد القضايا الأساسية من منظور ولاية الأونكتاد الموضوعية التي يمكن أن تشكل فيها الاعتبارات الجنسانية جانبا حاسم الأهمية في ميدان التجارة والتنمية. وتم اختيار القضايا التالية: '١' الاستثمار الأجنبي المباشر؛ '٢' والتجارة: الخدمات والسلع الأساسية؛ '٣' وتطوير المشاريع التجارية؛ '٤' والأثر المحتمل المترتب على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

أولا - الاستثمار الأجنبي المباشر ومنظورات جنسانية مختارة

٣- يترك الاستثمار الأجنبي المباشر أثره على المنظور الجنساني أو بعبارة أدق، تقسيم العمل بين الرجال والنساء، وذلك من خلال أثره على العمالة. وتبرز هذه الآثار على مستويين. الأول، تفاوت أنماط العمالة والمهن المتعلقة بكل واحد من الجنسين بحسب الصناعة[٥]، وبالتالي فإن حجم، ونوع، وتكوين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها حسب القطاعات تترك أثرها على العمالة الإجمالية في كل اقتصاد مضيف. وثانيا، قد تختلف ممارسات التوظيف لدى الشركات عبر الوطنية عن تلك المتبعة في الشركات المحلية من حيث السياسة العامة، أو العقود، أو الفوارق في الأجور، أو توفير الخدمات الاجتماعية المتصلة بالعمل، والتي قد تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للعاملات[٦].

الف – التوظيف في الشركات عبر الوطنية وتطور ظروف عمل النساء

٤- في بعض البلدان النامية[٧]، يعد نصيب الشركات المنتسبة للشركات عبر الوطنية من التوظيف في الاقتصاد المضيف كبيرا جدا. ففي قطاع الصناعات التحويلية، تزيد العمالة في الشركات المنتسبة عن ٤٠ في المائة بصورة خاصة في بلدان مثل ماليزيا وسنغافورة وسري لانكا. ويعتبر ذلك مثيرا للاهتمام من المنظور الجنساني، لأنه في عدة صناعات، من قبيل صناعة النسيج والملابس، والتجهيز الزراعي (أي تجهيز التغذية في الدرجة الأولى)، وتجميع الالكترونيات والعديد من صناعات الخدمات[٨] تشكل النساء النسبة الغالبة من القوى العاملة. ويعكس هذا النمط الهيكل المهني لهذه الصناعات (في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء) وأنواع المهارات اللازمة، اللذين يسفران معا عن إيجاد أسواق عمل مجزأة تفرق بين الجنسين[٩]. والأهم من ذلك، أن العمالة في ميدان التصنيع أنثوية عموما في الصناعات الموجهة نحو التصدير. وتبرز "الصبغة الأنثوية " للعمالة في مجال التصنيع أكثر ما تبرز في مناطق تجهيز الصادرات، حيث تكون الشركات عموما شركات منتسبة إلى الشركات عبر الوطنية، ويصل نصيب النساء المسجل من الأيدي العاملة على خط الإنتاج إلى ما يتراوح بين ٧٠ و٨٠ في المائة[١٠]. واجتذبت مناطق تجهيز الصادرات في السنوات الماضية أيضا نسبة مئوية كبيرة من اليد العاملة النسائية في أقل البلدان نموا. واجتذبت مناطق تجهيز الصادرات في بنغلاديش (لتصدير الملابس والمنسوجات، والجلود والأغذية والالكترونيات بصورة رئيسية) ٦٩ في المائة من العاملات. وفي هايتي (الملابس عموما) ومدغشقر (الملابس والزهور) حيث تصل الأرقام الموازية إلى ٦٩ و٦٠ في المائة على التوالي.

٥- أما من حيث تكوين التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بحسب القطاعات، فهي تتركز في الصناعات التحويلية والخدمات. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية في البلدان النامية ما يقارب ٦٠ في المائة من المجموع، والخدمات قرابة ثلث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في عام ١٩٩٧[١١]. وهناك نمطان تجدر الإشارة إليهما بصورة خاصة. الأول، أنه في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، تراكم ما يقارب ثلثا رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية. وبقدر ما يعد هذا الاستثمار استثمارا تأسيسيا[١٢]، فإنه يخلق فرص عمالة جديدة. والواقع أن نسب مشاركة اليد العاملة في المنطقة ازدادت في عدة اقتصادات كبيرة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧[١٣]، وذلك إما من حيث نسب المشاركة الإجمالية و/أو من حيث نسب مشاركة النساء، ولا سيما في المجموعة العمرية التي تتراوح بين ٢٥ و٥٤ عاما[١٤]. وهذا يبين أن الوظائف الجديدة الناجمة عن ذلك يمكن أن تشجع المرأة على الالتحاق بسوق العمل، مع أن علاقة مباشرة كهذه لا يمكن إثباتها إلا بإجراء تحليل أكثر تعمقا للبيانات. والثاني، أنه في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، يعود أكثر من نصف رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات. وعلى غرار الوضع السائد في آسيا، ازدادت نسب مشاركة اليد العاملة في عدة اقتصادات كبيرة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر[١٥]. وتعزى في السنوات الأخيرة حصة لا بأس بها من الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية إلى عمليات

الاندماج والشراء عبر الحدود، مما قد يثير الاهتمام باستكشاف آثار هذه العمليات على العمالة، وبصورة خاصة على تكوين العمالة بحسب الجنس بمرور الزمن.

٦- وثمة بعد آخر ذو صلة ببحث الشركات عبر الوطنية والتحليل من المنظور الجنساني على العمالة، وهو أنه في عدد من الصناعات، تبرم الشركات عبر الوطنية عقودا من الباطن لإنتاج المكونات والمدخلات مع موردين من المستوى الأول والثاني والثالث، ويتم تنظيم ذلك إما من خلال الشركات المنتسبة في البلد المضيف العامل مع الموردين المحليين، أو من خلال أنشطة الشراء العالمية التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية حيث يتم الحصول على مدخلات الإنتاج من الشركات الأم مباشرة إلى الموردين[١٦]. وبذا فإن مواقع العمل هذه ترتبط بصورة غير مباشرة مع نظام الشركات عبر الوطنية، الذي يصل بذلك إلى الشركات الموردة والصناعات المترلية أو أشكال أخرى من عمل القطاع غير الرسمي[١٧]. وتستأثر العاملات بالنسبة الغالبة من الأعمال التي تكلف بها هذه المصادر الخارجية، وخصوصا في مجال صناعتي الملابس والأحذية[١٨].

باء - نوعية العمالة في الشركات المنتسبة

٧- يتعين بحث نوعية العمالة في الشركات المنتسبة وسماتها المتعلقة بالجنس في سياقها الخاص بها[١٩]. إذ إنه من الصعب من الناحيتين المنهجية والعملية قياس الفوارق في معايير العمالة التي تطبق على العاملات والعمال. غير أنه بقدر ما يمكن للمرء أن يعمم، فيمكن توقع قيام ظروف عمالة مواتية نوعا ما في صنع منتجات عالية الجودة وكثيفة الاستعمال للتكنولوجيا والتي تعتمد على ثبات الجودة والموثوقية في إنتاجها، أو حيثما يتعين على الشركة المنتسبة الحفاظ على العاملين المهرة بمنحهم أجورا تتناسب مع مهاراتهم، أو لحماية سمعتها وعلامتها التجارية. وقد توفر الشركات عبر الوطنية العاملة في هذه الصناعات ظروف عمل جيدة إلى حد ما، وذلك من حيث نوعية موقع العمل ذاته أو الاتفاقات التعاقدية أو التدريب أو الأجور، بما في ذلك المنافع الإضافية مثل الإجازة المرضية أو الإجازة السنوية، وتوفير المطاعم، والمهاجع، ورعاية الأطفال، وغير ذلك، وبالإضافة إلى ذلك، ولأسباب مماثلة، يمكن أن يتوقع المرء تقيدها بالمعايير المتصلة بنوع الجنس من قبيل تساوي الأجور وعدم التمييز من حيث العمالة والمهنة (كما تم النص عليه في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية: الاتفاقية رقم ١٠٠ والاتفاقية رقم ١١١)[٢٠].

٨- وعلى النقيض من ذلك، فإنه في الصناعات التي تواجه منافسة عالمية شديدة فيما يتصل بالأسواق، وبالتالي فيما يتعلق بالاستثمار والعمالة المتصلة به، تخضع أسعار المنتجات، وبالتالي الأجور، لضغوط أكبر من ذلك بكثير. وهذه الصناعات هي أساسا تلك التي تنتج منتجات ذات صبغة سلعية على نطاق واسع - كالبضائع المعيارية المعدة للاستهلاك العام - مثل المنسوجات الرخيصة الثمن أو السلع الوسيطة التي تستخدم التكنولوجيا المتدنية. وفي هذه الصناعات قد لا توفر الشركات عبر الوطنية ظروف عمل مواتية بصورة خاصة، وثمة ما يشير إلى أن هذه الشركات المنتسبة تعتمد بالفعل على تجزئة سوق اليد العاملة[٢١]. وثمة أدلة تاريخية تبين أيضا أنه في أعمال خط

التجمـــيع ذي القـــيمة المضافة المتدنية تعمل النساء عادة لقاء أجور أدنى من أجور الرجال في المجموعات المهنية نفســـها[٢٢]. وعلى سبيل المثال، عادة ما تكون أجور النساء في بعض الشركات المنتسبة، وفي بعض مناطق تجهيز الصـــادرات، أقـــل بنســـبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من أجور الرجال في الصناعات نفسها[٢٣]. غير أن ذلك ليس بالضـــرورة مقصـــورا على الشركات المنتسبة، إذ أن تمييزا مماثلا شوهد في الشركات المملوكة محليا وفي البلدان المتقدمة علاوة على البلدان النامية.

جيم - ملاحظـــات بشأن قضايا قـــد تخضـــع لإجراء بحوث فيمـــا يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة التي تأخذ المنظور الجنساني بعين الاعتبار

٩- يتضح من الاستعراض الوارد أعلاه أن ثمة حاجة لإجراء المزيد من البحوث بغية تمكين صانعي السياسات من اتخاذ قرارات مدروسة فيما يتعلق بسياسة العمالة التي تراعي نوع الجنس من حيث صلتها بالاستثمار الأجنبي المباشـــر، ولا سيما في المسألتين التاليتين اللتين قد تتطلبان المزيد من البحوث: أولا، وفيما يتعلق بحصر "أفضل" الممارسات المعتمدة لدعم سياسات العمالة التي تراعي المنظور الجنساني[٢٤]. وهذا يشمل سياسات الحكومات، التي تدرج في سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تحمل على التقيد بالمساواة بين الجنسين في موقع العمل[٢٥]. وقد تقوم أيضا بدراسة ومقارنة استراتيجيات الشركات عبر الوطنية للمساواة بين الجنسين والشركات المملوكة محليا في هـــذا الصـــدد. وبناء على مثل هذا الحصر، يمكن وضع مقترحات أبعد نطاقا كي تنظر فيها الحكومات[٢٦]. وثانيا، فإن المسألة الأخرى التي تتطلب إجراء بحوث عليها تنشأ عن الحاجة الواضحة للعمالة التي يتم فيها الفصل بـــين الجنســـين والبيانات المتعلقة بالأجور إضافة إلى مؤشرات نوعية العمالة التي يتم قياسها من خلال متغيرات كمعايير السلامة والعلاقات الصناعية، وغير ذلك[٢٧].

ثانيا - التجارة والمنظورات الجنسانية

ألف - التجارة في الخدمات

١٠- نظرا لأن الخدمات تشكل أكبر حصة في الناتج الوطني وتوظف أكبر أعداد من اليد العاملة[٢٨] فإن أهميتها في التجارة الدولية أخذت تتزايد بسرعة (حيث تشكل الآن قرابة ٢٠ في المائة من جملة التجارة). وعلى الرغـــم مـــن أن الـــبلدان النامية لا تستأثر إلا بنسبة ٢٠ في المائة فقط من جملة التجارة في الخدمات[٢٩]، فإن دور هذا القطاع تم التأكيد عليه بسبب إسهامه المحتمل في إدماج هذه البلدان على نحو ناجح في الاقتصاد العالمي. وتدعو خطـــة العمـــل التي اعتمدها الأونكتاد العاشر إلى تحرير تدريجي للتجارة في الخدمات وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة لهذه البلدان كوسيلة للنهوض بتنميتها الاقتصادية. وينبغي أن تواكب هذه العملية، كما تقترح

الخطة، عملية تعزيز القدرات المؤسسية والمالية والبشرية للبلدان النامية إضافة إلى الأطر التنظيمية، بغية تمكينها من المشاركة بصورة أكثر فعالية في التجارة الدولية في الخدمات[٣٠].

١١- ويعتبر الإنصاف في توزيع المنافع التجارية وإيلاء الاعتبار الواجب لهواجس التنمية والآثار الاجتماعية جانبين حاسمي الأهمية يتعين النظر فيهما في إطار الجيل الجديد من السياسات العامة المطبقة على قطاعات الخدمات. لضمان إتاحة الفرص المتكافئة للنساء والرجال من حيث المنافع الاقتصادية وكذلك تطبيق المشاركة المباشرة على نوعية سبل وصولهم ومشاركتهم في تحديد الهياكل والسياسات الاقتصادية والعملية الانتاجية نفسها[٣١]، وهذا قد يجعل من الممكن تحقيق المكاسب التي يمكن أن تحققها التجارة في الخدمات.

١- توريد الخدمات عبر الحدود[٣٢].

١٢- يمكن أن تشمل القطاعات التي قد تقدم هذه الأنواع من الخدمات، بين غيرها، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمشاريع التجارية والخدمات المصرفية[٣٣] وبالنظر إلى المتطلبات من الاستثمار والتكنولوجيا والبنى الأساسية، فقد نشأت هذه الخدمات أصلا في البلدان المتقدمة. غير أنه خلال السنوات الأخيرة برزت الخدمات التي تقدمها البلدان النامية، ومعظمها من آسيا، على المستوى الدولي. ومن شأن الخدمات التي تقدمها هذه البلدان أن تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب شركات البلدان المتقدمة أو بصورة مباشرة من خلال التواجد التجاري للشركات من البلدان المتقدمة. وفي أوائل التسعينات، كانت برامج الحاسوب الهندية قد أدرجت على القائمة في المرتبة الأولى بين أهم البلدان الثمانية العاملة في وضع البرامج الجاهزة، وذلك قبل آيرلندا وإسرائيل والمكسيك وسنغافورة. واجتذبت الشركات الغربية المهندسين ومصممي البرامج الجاهزة للحاسوب من الهند أيضا للعمل في الخارج، وفي حين أن تدفق العاملين في مجال البرامج الجاهزة قد يكون له أثر هامشي فقط على الشركات الخاصة، فقد أثبت أنه مصدر هام للإيرادات التي يجنيها البلد ككل[٣٤]. وقد اعتمدت بلدان نامية أخرى، مثل بلدان منطقة البحر الكاريبي، بما فيها بربادوس، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وبلدن أخرى مثل الفلبين والمكسيك، سياسات خاصة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات[٣٥].

١٣- وما تجري مشاهدته في الآونة الأخيرة من تحرك لمختلف قطاعات معالجة المعلومات، من مجرد إدخال البيانات إلى إعداد برامج الحاسوب[٣٦]، في اتجاه البلدان النامية للاستفادة من قلة تكاليف العمالة أثر بخاصة على عمل المرأة لا سيما في المهن المنخفضة المستوى. ومع ذلك، فثمة مؤشرات على الاحتياج أيضا إلى عمل المرأة في القطاعات التي تتطلب مهارات عالية كإعداد برامج الحاسوب، مما كان له أثر ملحوظ عليها من حيث الدخل، رغم أن هذا الدخل لا يزال غير متناسب مع دخل الرجل. ويبدو أن تحول قطاعات الأعمال التجارية هذه إلى البلدان النامية يخدم البلدان التي يكثر فيها عدد أصحاب المهارات، لا سيما في مجال الإلمام باستخدام الحاسوب

ووجـــود موظفـــين يـــتحدثون اللغة الانكليزية. ومن البديهي ألا تستطيع البلدان التي لا تستوفي هذه الشروط الاستفادة من هذا التوسع في قطاع الخدمات.

٢- استهلاك الخدمات في الخارج

١٤- تتعلق هذه الفئة بالخدمات المقدمة للمستهلكين الأجانب عند زيارتهم لأحد البلدان. وأهم قطاع في هذه الفئة من حيث تأثيره على المرأة هو السياحة. فقد كانت السياحة خلال السنوات ١٩٩٥-١٩٩٨ مصدرا من أهم خمسة مصادر للدخل في ٦٩ بلدا ناميا[٣٧]، وكانت تشكل في العديد من هذه البلدان الخدمة الوحيدة أو واحدا مـــن قطاعات الخدمات القليلة التي كانت البلدان النامية تحقق فيها فائضا تجاريا يفوق الفائض التجاري للبلدان المـــتقـــدمة[٣٨]. ويأتي هذا القطاع بالفعل على رأس قطاع خدمات التصدير في ٢٤ بلـــدا مـــن أقـــل البلدان نموا[٣٩].

١٥- فأولا يمكن أن تكون السياحة مصدرا مهما لحصول البلدان النامية على العملات الأجنبية شريطة توافر الحـــد الأدنى مـــن الظروف المهمة أو تهيئة هذه الظروف لجلب السياح إلى البلد، ومنها الموقع الجغرافي الجذاب، والاســـتقرار الاقتصادي والسياسي، والبنى الأساسية الملائمة، والفنادق الجيدة، ومعدل الجريمة المنخفض. وتوفر صناعة السياحة بالفعل فرص عمل للمرأة، ولكنها فرص موجهة في الغالب لغير صاحبات المهارات أو لصاحبات المهارات المنخفضة المستوى، وبالتالي يكون الأجر المدفوع عنها ضئيلا[٤٠]. وعلاوة على ذلك، فالسياحة تشمل عـــادة طائفة من المهن ذات الطابع غير النظامي التي تعتمد على أنشطة المرأة التقليدية كالتنظيف والطهي ورعاية الأطفـــال، وتعتبر هذه من وظائف العمالة الرخيصة. ويعزز هذا الاتجاه الأثر المتمثل في منح المرأة دخلا منخفضا بالإضـــافة إلى تعريضها لممارسة الدعارة وما يصحبها من مخاطر صحية كالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومـــن ثم وجـــب تـــناول إيجاد فرص العمل في مجال السياحة من منظوري الدخل والرفاهية. ويمكن أن تتضمن السياســـات الداعمة في قطاع السياحة تدريبا على المهارات يركز على أنشطة كل من المرأة والرجل، ومن شأنه أيضـــا أن ييسر تحقيق أثر مضاعف إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في أقل البلدان نموا ذات الإمكانات السياحية الكبيرة.

٣- الخدمات المتصلة بالوجود التجاري في الخارج

١٦- تقدم الخدمة في إطار هذه الفئة من بلد إلى آخر عن طريق فتح فرع أو ممثلية في البلد المتلقي. وقد أسفر توسع الشركات المتعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم بالفعل عن إنشاء "منافذ" محلية لمقدمي الخدمات. ويتجلى هـــذا على نحو خاص في الخدمات المصرفية والتأمين، وطائفة من الخدمات المقدمة للأعمال التجارية، وخدمات الإنشاء وما يتصل بها من خدمات هندسية، وخدمات التعليم، وما إلى ذلك. وقد تتجه الشركات إلى انتهاز فرص

تسويق منتجاتها فضلا عن اعتبارات تكاليف العمل لاتخاذ القرارات المتعلقة بأسلوب تقديمها للخدمات. ويمكن أن تكون لذلك آثار إيجابية على توزيع الوظائف بين الجنسين.

٤- الخدمات المقدمة عن طريق وجود أشخاص طبيعيين

١٧- تشمل هذه الطريقة في الأداء عددا من قطاعات الخدمات، كالخدمات الصحية على سبيل المثال. ونظرا لاختلاف هياكل تقديم الخدمات الصحية في مختلف أنحاء العالم، يوجد في الوقت نفسه نقص واضح وفائض واضح في عدد موظفي الرعاية الصحية في البلدان المختلفة. وتولد هذه الاختلالات طلبا على التبادل من خلال انتقال الأشخاص الطبيعيين، لا سيما هجرة الأطباء والممرضين، من الجنوب إلى الشمال. وتتألف الغالبية العظمى من الممرضين من النساء، وليست هجرتهم من أجل العمل مجرد نتيجة لوجود "فائض في الممرضين" في بلدهم الأصلي، ولكنها أيضا نتيجة لقلة الفرص التي توفرها إدارات الرعاية الصحية ببلدانهم من حيث التوظيف والدخل. ولا شك في أن الأثر الإيجابي المترتب على هذا الانتقال هو زيادة دخل الأفراد، ولكن انخفاض قدرة المرأة التفاوضية يؤدي إلى حصولها على دخل لا يتناسب عادة مع العمل الذي تؤديه. وعلاوة على ذلك، فقد تعاني النظم الصحية للبلدان "المصدرة" أيما معاناة حينما يقرر الأطباء والممرضون المؤهلون أن يهاجروا منها[٤١].

٥- ملاحظات على قضايا يمكن تناولها بالبحث فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات

١٨- يعد الارتقاء بمستوى فهم القضايا الرئيسية التي تنطوي عليها التجارة في الخدمات وتحسين البيانات الإحصائية جانبين في غاية الأهمية لتقدير حجم مشاركة الجنسين في التجارة العالمية في الخدمات. ولعل من المفيد إجراء بعض دراسات الحالات في بلدان مختارة وقطاعات خدمات معينة، فمن شأن ذلك أن يساعد في تحديد القضايا الخاصة بكل من الجنسين في كل قطاع. ويمكن أن تتضمن هذه الدراسات حالات تدخل مثلا في نطاق الخدمات السياحية والصحية بهدف اقتراح الخيارات التي يمكن اعتمادها في مجال السياسات والتدابير الرامية إلى تحسين إسهام النساء في رفع قدرة بلدانها ومناطقها على المنافسة.

باء - السلع الاستهلاكية والمنظور الجنساني

١٩- ويعد قطاع السلع الاستهلاكية، وبخاصة الزراعة، عصب الاقتصاد في معظم البلدان النامية. إذ لا يقتصر هذا القطاع على توفير سبل العيش لمجموع السكان، وإنما يشكل أيضا المصدر الرئيسي للمدخرات والعملات الأجنبية اللازمة للتنمية. وتشكل النساء في أفريقيا ٧٠ في المائة من القوى العاملة في الزراعة، وينتجن ٨٠ في المائة من المنتجات الغذائية[٤٢]. ودور المرأة حيوي في اثنين من مجالات الأنشطة هما: '١' دورها كطرف فاعل رئيسي فيما دأبت عليه من توفير غذاء الكفاف لأسرتها؛ كما أن بيع الفائض في المنتجات الغذائية المزروعة أساسا من أجل الأسرة يزودها ولو بالقليل من السيولة النقدية التي هي في أمس الحاجة إليها؛ '٢' ودورها كمؤثر نشط في

أكثر مجالات قطاع السلع الاستهلاكية حيوية، أي إنتاج وتجهيز المنتجات الغذائية الرفيعة المستوى بهدف تصديرها[٤٣]. وأصبح التنوع في التصدير واحدا من الجهود الرئيسية التي تبذلها البلدان النامية لزيادة طاقتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة. والأنشطة التي تتعلق بالتصدير، والتي تضيف قيمة مرتفعة إلى المنتجات الزراعية، تتصل بالإنتاج والتجهيز والتعبئة ووضع العلامات والتسويق والبيع وخدمة ما بعد البيع - وهي أنشطة تقوم المرأة بصفة رئيسية بتنفيذها.

٢٠- وفيما يتعلق بالمزارع الصغيرة الحجم، أدت سهولة حركة المزارعين الذكور وكثرة تنقلهم بين المناطق وقطاعات الأنشطة إلى زيادة أهمية المزارع الأسرية الصغيرة الحجم التي تتولى النساء العاملات تشغيل معظمها. وتكتسب المرأة مهارات تجهيز الأغذية في منزلها أو مجتمعها، وهي تشكل عادة جزءا كبيرا من العاملين في مصانع تجهيز الأغذية. وأحرزت المرأة نجاحا أيضا في إنتاج المنتجات الزراعية (كالورود) والتجارة بها في المجتمعات الحضرية. وتواجه المرأة في مجالي الإنتاج والتجارة على مستوى صغير الحجم، واللذين تنشط فيهما المرأة على نحو خاص، العديد من المشاكل المشتركة مع الرجل، ولكن التأثير السلبي لهذه المشاكل على المرأة أكثر من تأثيرها على الرجل. كما أن على المرأة أن تواجه صعوبات أخرى خاصة بطبيعة جنسها.

٢١- وفيما يتعلق بالقطاع الموجه نحو التصدير، أدت التحسينات التي أدخلت على الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل وتغير أنماط الطلب في العالم المتقدم (الذي أسفر مثلا عن وجود سوق عالمية موسعة للفواكه) إلى التشجيع على عولمة الأعمال الزراعية. فالنساء يعملن عادة في العديد من البلدان النامية على أساس موسمي وعملا مؤقتا لإنتاج وتوريد المنتجات الزراعية للشركات المتعددة الجنسيات التي تنقل هذه المنتجات إلى الأسواق عبر شبكات المتاجر الكبرى. وعلى الرغم من أن المزارع والشركات المحلية تشكل الآن جزءا صغيرا من الشبكة العالمية، فإنها تخضع لاشتراطات مفروضة على جودة منتجاتها الزراعية وصحتها النباتية. ولا تزال ظروف عمل المزارعين، ومعظمهم من النساء، ظروفا سيئة. ولئن كانت الحكومات قد امتنعت بسبب العولمة عن إدخال تحسينات جوهرية على أوضاع العمال المؤقتين من أجل الحفاظ على ميزتها التنافسية الوطنية، فإن الضغوط التي تمارسها المنظمات غير الحكومية وجماعات المستهلكين المهتمة بقضايا التجارة العادلة وأخصائيي البيئة على كبار تجار التجزئة الذين يشكلون تكتلا مركزا تشجع على إحداث تحسن محتمل في ظروف العمل، وتحسن كبير في هذه الحالة في ظروف عمل المرأة، من خلال شبكة الإمداد الخارجية[٤٤].

١- مسألة الحصول على الأصول وآثار ذلك على اتخاذ القرارات

٢٢- يعتبر الحصول على التمويل مشكلة رئيسية يواجهها معظم الأعمال التجارية الريفية لا سيما ما يتصل منها بالزراعة. ومن العوامل المهمة التي أدت إلى ذلك عدم توافر الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم وجود عقود بامتلاك الأراضي أو عدم ضمان هذه العقود. ومن الحقائق أيضا

أن الرجال هم الذين يمتلكون الأرض ويسيطرون عليها في العديد من البلدان النامية التي يوجد بها عقود مضمونة بامتلاك الأراضي. أما النساء فلا يستطعن حتى الحصول على عقود بامتلاك الأراضي في العديد من البلدان. وثمة نـــوع آخر من العقبات يتمثل في شرط كثيرا ما يتم فرضه، وهو يقضي بضرورة الحصول على توقيع إضافي من الـــزوج أو إقرار ضمان ليتسنى لزوجته الحصول على قرض. وقد جرى تنفيذ العديد من الخطط المحددة الأهداف عـــلى مـــر الســـنين من أجل تحسين مستوى المساواة في الوصول إلى الأسواق وبالأخص الحصول على القروض والأراضي والأصول الإنتاجية (انظر المربع ١).

المربع ١ – خطـــط تحسين مستوى المساواة في الوصول إلـــى الأســـواق وبالأخص الحصول على القروض والأراضي والأصول الإنتاجية

هـــناك بعض الأمثلة على وجود منظمات فعالة تستهدف التصدي لهذه المشاكل. ففي موزامبيق كان اتحـــاد المزارعين الوطني الجديد على رأس حركة إصلاح هذا الاختلال. والاتحاد عبارة عن رابطة تضم حوالي ٤٣٠ شـــركة تعاونية ومجموعة مزارعين محلية، وترأسه امرأة من القيادات الشعبية. ويمارس الاتحاد ضغوطه في صالح المزارعين ويزودهم بالتدريب في مجالات القيادة والإدارة والتسويق. غير أن الهدف الرئيسي للاتحاد يتمثل في الضـــغط على الحكومة لإصدار سندات بملكية الأراضي للنساء الريفيات على الرغم من مقاومة البيروقراطية الـــتي يهـــيمن عليها الذكور. وقد ساعد الاتحاد إلى اليوم ٩٥ في المائة من عضواته على الحصول على سندات الملكية. وفي غامبيا، تضم منظمة Women in Service Development Organization Management ٦٠ ٠٠٠ عضوة عاملة يحق لهن الحصول على تدريب وبإمكانهن الحصول على قروض يمنحها صندوق دائر. أما الصندوق الاستئماني لتمويل النساء في كينيا الذي تم تأسيسه في عام ١٩٨١ فيقدم قروضا للنساء الريفيات لزيادة دخلهن ورفع مستوى رفاهية أسر بكاملها وتحسين أوضاعها.

المصدر: Lima, T. "Women's co-ops spur Mozambican farmers union", in *African Farmer*, New York, No. 11, 1994: 16-17; Senghore, I. And Bojang-Sissoho, A. "Women's wisdom: banking on themselves", in *African Farmer*, New York, No. 11, 1994; and Gellen, K. "Unleashing the poor of women farmers", in *African Farmer*, New York, No. 11, 1994: 10-11.

٢٣- ولا تقتصـــر مشكلة عقود ملكية الأصول على القطاع الزراعي. فالنساء يشكلن نسبة كبيرة من عمال المناجم الصغيرة الحجم والحرفيين في البلدان النامية. ويوفر لهن العمل في المناجم دخلا نقديا، وإن كان هذا الدخل منخفضا وغير مضمون نظرا لوضع المناجم شبه القانوني أو غير القانوني (اتضح أن المرأة تشكل نسبة مبالغا فيها من بين عمال المناجم الصغيرة الحجم التي لا تملك عقودا رسمية)، ونظرا لاستخدام وسائل إنتاج غير فعالة[٤٥].

٢٤- وأظهر العديد من الدراسات والتجارب الميدانية أن إقراض المرأة، لا سيما في المناطق الريفية، يعود بمردود يتسم بالكفاءة العالية والفعالية الشديدة. وتعتبر المرأة عادة شريكا جيدا[٤٦]. وكانت التجربة إيجابية في بعض الحالات إلى درجة منح النساء العضوات في التجمعات التنظيمية ائتمانات بدون ضمان.

٢٥- وتعد المشاركة الهزيلة للمرأة في عملية اتخاذ القرار على الصعيدين المحلي والوطني عقبة كبيرة أمام نجاحها الاقتصادي. إذ تضطر الأسر في بعض الحالات إلى الإقامة في المزارع والحدائق، مما يجعل المرأة عاجزة عن زيادة دخل الأسرة بممارسة أنشطة اقتصادية خارجية بديلة. وقد تم توثيق حالات كهذه تتعلق بحدائق الفواكه والورود ومزارع البن والشاي والأناناس. وحاولت حكومة كينيا إصلاح وضع المرأة هذا، وبخاصة حينما يكون مرتبطا بحرمانها من امتلاك الأرض، عن طريق الدعوة إلى اتخاذ القرارات باشتراك الأسرة فيما يتعلق باستخدام الأراضي والتصرف فيها، وذلك من خلال مجالس الأراضي التي تشرف عليها الدولة. ولكفالة استشارة المرأة في اتخاذ القرارات، تصر الحكومة على اشتراك الزوجات في المداولات الرامية إلى البت في اختيار قادة المجتمعات المحلية أو شيوخها الذين سينتدبون للعمل في مجالس الأراضي.

٢- تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى المهارات التكنولوجية

٢٦- تتسم خدمات التدريب والإرشاد في قطاع الزراعة بأهمية قصوى. على أن فرص تدريب المنتجين الزراعيين الريفيين توجه للرجال الذين يحتمل أن يكون لديهم بالفعل قدر من التعليم المنهجي. وهذا يشكل عائقا رئيسيا أمام النساء اللاتي يشتغلن بالبستنة والإنتاج الغذائي والتجارة، واللاتي لم يستفدن تقليديا من التدريب المنهجي. وهذا يحد من قدرة النساء المصدرات على الوفاء بفعالية بشروط الصحة العامة والصحة النباتية وغيرها من متطلبات المستهلكين. ويمثل الافتقار إلى التكنولوجيا وإلى المرافق (مثلا التخزين البارد لأغراض الحفظ) قيدا آخر.

٢٧- وكما تم التشديد على ذلك بالفعل في كثير من المحافل، هناك انحياز تلقائي للرجال فيما يتعلق بتطبيق خدمات الإرشاد الزراعي والتكنولوجيات الجديدة[٤٧]. وسعيا لعكس هذا الانحياز، اعتمد عدد من البلدان مثل نيجيريا مبادرات للعمل الإيجابي بتعيين عدد أكبر من النساء كموظفات إرشاد للعمل مع المزارعات الريفيات وإعادة تدريب موظفي الإرشاد الزراعي من الرجال للعمل مع النساء[٤٨].

٢٨- وقد سبقت الإشارة أعلاه إلى أن إنشاء منافذ سوقية جديدة للمنتجات البستانية المجهزة قد أتاح للنساء فرصا للعمل المؤقت في كثير من الحالات في أنشطة تراوحت بين الحصاد من خلال تنظيف الأرض وتمهيدها والتغليف والإرسال. على أن عدم رفع مستوى المهارات بانتظام إنما يشكل سمة تحد من توليد هذا النوع من العمل المؤقت. ولما كانت منتجات هذا العمل تخضع لمعايير جودة متزايدة الارتفاع ويتم تداولها في أسواق شديدة التنافس، فإن رفع المستوى التكنولوجي وتنمية المهارات باستمرار شرط أساسي لكي تتواصل مساهمة النساء بشكل تنافسي في القطاعات الموجهة نحو التصدير.

٣- ملاحظات بشأن قضايا رئيسية خاصة بالسلع الأساسية ونوع الجنس

٢٩- تتضح بجلاء من الاستعراض الوارد أعلاه أهمية تنفيذ الإصلاحات القانونية والمؤسسية لإزالة الحواجز التي تواجهها النساء فيما يتعلق بملكية الأصول المادية، وحرية مزاولة الأنشطة الاقتصادية وتوفير سبل الوصول إلى تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك أعمال الإرشاد الزراعي ورفع مستوى تقنيات تجهيز الأغذية التقليدية وغيرها من تقنيات التجهيز. وترتبط بذلك قضية تحسين الهياكل التنظيمية لمنظمات المشاريع لتقديم المساعدة في مجال الأنشطة التي تزاولها النساء من أجل تحويل المهارات التقليدية في مجالات الزراعة والتجهيز والتسويق إلى أصول قادرة على الصمود أمام المنافسة الجارية على الصعيد الدولي. ومما يمكن أن يزيد من فعالية المساعدة في توفير الإمكانيات للرابطات النسائية ومنظمات المشاريع في ميدان السلع الأساسية تعزيز مشاركتها في مزاولة الأنشطة المضيفة للقيمة من خلال أمور من بينها تعيين المنافذ السوقية والدخول فيها وتعزيز ضمان النوعية.

ثالثا- تنمية المشاريع: تذليل الحاجز الجنساني الذي يعترض تنظيم النساء للمشاريع

ألف- الحواجز التي تعترض تنظيم النساء للمشاريع

٣٠- يمثل تنظيم المشاريع أداة مهمة لتوفير الإمكانيات الاقتصادية للنساء. على أن منظمات المشاريع يواجهن حواجز اجتماعية - ثقافية مقارنة بنظرائهن من الذكور[٤٩]. وتعرف هذه الحواجز بأنها عقبات خاصة بالنساء تعترض تنمية المشاريع. ومن مكونات هذه العقبات التي جرى ذكرها زيادة صعوبة حصول النساء على الائتمان والتكنولوجيا، ومحدودية قوتهن التفاوضية وتنقلهن المحدود، واعتمادهن على قريب ذكر، والسياسات المنحازة للرجال والأسواق التي يسيطر عليها الرجال. وهذه العقبات راسخة فيما يبدو في التصور الاجتماعي - الثقافي لدور المرأة ومسؤوليتها في المجتمع، وغالبا ما تجد طريقها في النظام القانوني و/أو في التطبيق غير المتساوي للقانون، وفي التنفيذ التمييزي للسياسات والبرامج وفي التحيزات المستمرة لنوع الجنس. وتتضاعف هذه الدورة بقلة التعليم لأن التعليم وتنمية الموارد البشرية يشكلان أساس نمو القدرة على تنظيم المشاريع كما ونوعا[٥٠].

٣١- ولعل الحصول على رأس المال لبدء مشروع والتوسع فيه هو الذي لا يزال يشكل أهم عقبة تقف أمام منظمات المشاريع في كل البلاد المتقدمة منها والنامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا. وتركز البرامج الخاصة التي تنفذها الحكومات والمانحون لتوفير خدمات الائتمان وتنمية الأعمال التجارية على برامج الحفاظ على الدخل التي تشمل المشاريع البالغة الصغر والمبادرات المجتمعية. وتفضل المصارف التجارية إقراض المشاريع الأكبر والحكومات نظرا لارتفاع مخاطر وتكاليف الصفقات عند التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتعد منظمات المشاريع مجموعة يمثل التعامل معها مجازفة كبيرة لعدم كفاية ما يقدمنه من ضمانات ولتدني رأس مالهن وافتقارهن إلى المعلومات المالية.

٣٢- وقد كشفت البحوث أنه لما كانت فرص العمل المأجور في القطاع الرسمي محدودة للنساء في أقل البلدان نموا[٥١]، فقد وجدن عملا أساسا في مجال الأعمال الحرة، خاصة في زراعة الكفاف والأشغال الحرفية الصغيرة وفي القطاع الحضري غير الرسمي. وعادة ما تعتمد منظمات المشاريع هؤلاء على مدخراتهن أو على مدخرات أقربائهن وعلى مصادر غير رسمية[٥٢]. وهن يفتقرن إلى المعلومات المتعلقة بوجود مرافق ائتمان وشروط الاقتراض. هذا فضلا عن أن الإجراءات المصرفية المعقدة تثير حيرتهن في كثير من الحالات. ولكن مخالفة لهذا الواقع، هناك بعض الوقائع المدهشة، إذ تثبت غالبية النساء أنهن مقترضات جيدات عند حصولهن على القروض لكونهن يمتثلن لشروط القرض ويسددن ديونهن في الوقت المناسب[٥٣].

٣٣- وتبين الأدلة الواردة من إدارة الأعمال التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة ومن برامج التمويل البالغة الصغر في البلدان النامية أن ٩٠-٩٨ في المائة من النساء المقترضات يمتثلن لقواعد القروض ويحترمن بوجه خاص جداول السداد. وفي البلدان النامية، وفي إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عولج هذا القصور في الائتمان بصورة جزئية بمبادرة متواضعة تمثلت في قيام مجموعة من أربعة مصارف من أستراليا وآيرلندا وكندا والولايات المتحدة بوضع مجموعة تدابير تتراوح بين التوعية على مستوى موظفي المصارف وتيسير حصول منظمات المشاريع على القروض، وبين التمويل المؤسسي وتنسيق استراتيجيات تمويل مشاريع النساء.

باء- دور الخدمات المالية وتنمية الأعمال التجارية والربط الشبكي

٣٤- طلب إلى المؤسسات المالية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا القيام بالمثل بدور استباقي، وتطوير وتحسين الخدمات لصالح منظمات المشاريع، وزيادة توعية موظفي الإقراض وتحسين مهارات الاتصال بالعملاء من النساء. ويمكن تحديد أهداف للمصارف من حيث النسبة المئوية التي تخصصها من حوافظ قروضها لمنظمات المشاريع. كما يمكن تشجيع المصارف على تعيين نساء في مجالس إدارتها وإشراك منظمات المشاريع في الحوار بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم[٥٤].

٣٥- وهناك حاجة إلى ربط الخدمات المالية بالخدمات غير المالية مثل خدمات تنمية الأعمال التجارية. ففي كثير جدا من الحالات، اعتمدت برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نهجا مجزأة وأتاحت الائتمان دون أن توفر خدمات الأعمال أو وفرت خدمات الأعمال دون أن تتيح الائتمان. ولا بد من زيادة التعاون الفعال فيما بين المؤسسات المقدمة لهذه الخدمات[٥٥]. وينبغي لهذه المؤسسات أن تستهدف منظمات المشاريع بالتحديد لتعزيز تنظيم النساء للمشاريع بالتدريب والحصول على التمويل. ومن بين العناصر الرئيسية التي يمكن أن تشملها مبادرة كهذه ما يلي '١' تحديد أفضل الممارسات من المناطق المختلفة فيما يتعلق بخدمات تنمية الأعمال التجارية؛ '٢' ووضع نهج وسياسات لتعزيز حصول النساء على التمويل؛ '٣' والحصول على تعهدات من الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي لتنفيذ هذه النهج والسياسات ليتسنى تنفيذ برامج محددة.

جيم- ملاحظات بشأن قضايا تحقق تنظيم النساء للمشاريع

٣٦- لم يحظ تنظيم النساء للمشاريع حتى الآن بالعناية المتضافرة والمنسقة التي تستحقها وذلك بالرغم من المساهمات الكبيرة التي قدمها عدد من الوكالات. ومع ذلك، تشير النتائج الملموسة التي تم الحصول عليها حتى الآن إلى ضرورة تحقيق تقدم كبير لتعزيز قدرة النساء على تنظيم المشاريع على نحو كامل.

٣٧- ويمكن تنفيذ الأنشطة المشار إليها أعلاه بصورة مفيدة عن طريق التعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة المختصة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية ومع المجتمع المدني بوجه عام ومنظمات المشاريع في كل من بلدان الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، ينبغي إلقاء الضوء على الأهمية الجوهرية التي ينطوي عليها إنشاء شبكات للخدمات الاستشارية يمكن للخبراء أن يقدموا من خلالها المساعدة إلى المشاريع لتسوية مجموعة من المشاكل اليومية، ويمكن لهذه الشبكات أن تدير عملها مثلا من خلال إطار تعاوني وإطار شراكة يشمل الحكومات والمجتمع المدني. وكلما زادت أوجه التعاضد التي يتم إنشاؤها، تضاعفت أهمية أثرها على الحياة اليومية لأصحاب العمل من النساء وللموظفات وأسرهن وللمجتمع ككل.

رابعا- الأثر المحتمل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على تعزيز مساهمة النساء

٣٨- هناك اعتراف على نطاق واسع بالدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فاستخدام شبكة الإنترنت يسمح للمشاريع التجارية بالحصول على المعلومات والوصول إلى الأسواق ٢٤ ساعة في اليوم والمشاركة في أنشطة جديدة مدرة للدخل، والقضاء على المسافات المادية والحدود الجغرافية. وهذا يساعد على تحسين الإنتاجية، والقدرة على المنافسة، وهوامش الربح والحفز على زيادة الدخل[٥٦]. ولكن هل لدى النساء سبل متساوية للحصول على هذه التكنولوجيات الجديدة والاطلاع على الإنترنت؟ وهل تتيح التجارة الإلكترونية للنساء، وخاصة لنساء البلدان النامية، فرصا جديدة وتنافسية لمزاولة الأعمال التجارية؟

ألف- نوع الجنس والفجوة الرقمية

٣٩- تشير عادة الفجوة الرقمية إلى سبل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت واستخدامها عبر البلدان، ولكن هناك عددا متزايدا من الأشخاص الذين ينظرون إلى الفجوة الرقمية على غرار الفوارق الأخرى مثل نوع الجنس والسن والدخل والتعليم. وفي معظم البلدان، يكون المستخدم النموذجي

للإنترنت ذكرا شابا (خاصة في البلدان النامية) ومتعلما تعليما جيدا وميسور الحال. وهذه الحالة السائدة تتغير بسرعة في بعض البلدان، في حين أنها أبطأ في بلدان أخرى ولكنها تتغير.

٤٠- ففي الولايات المتحدة مثلا، يفوق الآن عدد النساء اللاتي يستخدمن شبكة الإنترنت عدد الرجال، إذ تصل نسبة المستخدمات إلى ٥١,٧ في المائة مقابل ٤٨,٣ في المائة للمستخدمين من الذكور[٥٧]. ويتمشى ذلك مع توزيع السكان حاليا في الولايات المتحدة بحسب نوع الجنس. ومما أسهم في زيادة تحويل شبكة الإنترنت إلى أداة للجماهير ومن ثم في تضييق الفجوة الرقمية المحلية القائمة على أساس نوع الجنس انخفاض تكاليف أجهزة الحاسوب الشخصي والوصول إلى شبكة الإنترنت مجانا (في كثير من الحالات). ولوحظت تطورات مماثلة في كثير من البلدان الأوروبية وفي بعض البلدان الآسيوية. ففي أستراليا، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والصين، ومقاطعة تايوان الصينية، ونيوزيلندا، وهونغ كونغ واليابان، تعدت مستخدمات الإنترنت علامة الـ ٤٠ في المائة، مما عمل بسرعة على تضييق الفجوة الفاصلة بين الجنسين. وفي الصين القارية، تشكل الإناث الآن ٣٨ في المائة من مستخدمي شبكة الإنترنت، ولم تكن نسبتهن تتعدى ١٥ في المائة في أوائل عام ١٩٩٩[٥٨]. وفي أمريكا اللاتينية حيث كان ٧٥ في المائة من مستخدمي الإنترنت ذكورا منذ أربع سنوات فقط، بلغت نسبة التقسيم في أوائل عام ٢٠٠١ قرابة ٦٠ (للذكور) و٤٠ (للإناث)[٥٩] وبوجه خاص، وصلت بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك تقريبا إلى نسبة التعادل بين الجنسين. ومن جهة أخرى، تمثل الإناث في بعض البلدان الآسيوية الأخرى مثل إندونيسيا أو الهند من ٢٥ إلى ٣٣ في المائة من جميع مستخدمي الشبكة. وفي أفريقيا، تتفاوت نسبة الإناث اللاتي يستخدمن الإنترنت، إذ تبلغ ٣٧,٥ في المائة (زامبيا)؛ و٣١,٥ في المائة (أوغندا)؛ و١٩ في المائة (جنوب أفريقيا)؛ و١٣,٩ في المائة (إثيوبيا)؛ و١٢ في المائة (السنغال)[٦٠]. ويقل استخدام الإناث للإنترنت في بلدان الشرق والأوسط والبلدان العربية.

٤١- وعموما، تتسع الفجوة الرقمية بين الجنسين في البلدان التي تقل فيها سبل حصول النساء على التعليم عن الرجال (مثلا في كثير من البلدان الأكثر فقرا)، وفي البلدان التي لا تشجع المرأة على القيام بدور علني وعام لأسباب ثقافية[٦١]. وبما أن سبل اطلاع النساء على الإنترنت تتم أساسا من المترل، فلا بد من ربط جهاز الحاسوب الشخصي في المترل بشبكة الإنترنت. وهذا يمكن أن يتم فقط إذا كانت تكاليف جهاز الحاسوب الشخصي وسبل الاطلاع على شبكة الإنترنت متدنية، وهو ما لم يتيسر بعد في كثير من البلدان النامية. وهذا يؤثر على النساء أكثر مما يؤثر على الرجال الذين قد تتوافر لديهم فرص الاطلاع على الإنترنت من خلال الوظائف التي يمارسونها أو في الأماكن العامة. وتقل كذلك سبل وصول النساء إلى الكيانات العامة التي توفر سبل الاطلاع على شبكة الإنترنت، مثل المدارس والجامعات ومقاهي الإنترنت والمراكز المجتمعية لاستبعادهن في كثير من الحالات من التعليم الأساسي والتعليم العالي، وقد تقل إمكانيات وصولهن إلى الأماكن العامة لأسباب ثقافية. ومن الحواجز

الإضافية التي تواجهها النساء قلة الوقت مثلا للاتصال بالشبكة خارج منازلهن، وعدم إلمامهن باللغات الأجنبية التي تكون مطلوبة في كثير من الحالات لاستخدام المعلومات المتاحة على الشبكة.

باء- كيف يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وللتجارة الإلكترونية إيجاد فرص جديدة للنساء؟

٤٢- تلعب النساء دورا متزايد الأهمية في التجارة الإلكترونية. وفي الولايات المتحدة، تعتبر النساء الآن قوة اقتصادية كبيرة على شبكة الإنترنت فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية القائمة بين الأعمال التجارية والمستهلك. فالنساء هن قوة الدفع الكامنة وراء نمو التسوق المباشر على خطوط الإنترنت في الولايات المتحدة: بما أنهن يتخذن ٨٠ في المائة من قرارات الشراء ويتحكمن في ٧٥ في المائة من مالية الأسر، فإن قوة إنفاقهن تفوق بكثير قوة إنفاق الرجال[٦٢]. وتسلم مؤسسات التجارة الإلكترونية في بلدان أخرى أيضا بهذا التطور ويتزايد استهداف النساء كزبائن إلكترونية محتملة. فالتسوق المباشر على خطوط الإنترنت يتيح للنساء مزايا كثيرة نظرا إلى ازدحام جداولهن الزمنية وإلى أن عددا كبيرا منهن ربات أسر.

٤٣- وحققت النساء نجاحا أيضا في القطاع المشترك بين الأعمال التجارية. ويتزايد التسليم بأن تعيين هوية الأعمال مباشرة على الخط تعتمد على بناء العلاقات لا على هياكل القوة، وهذا ما قد كان في صالح النساء. ومن الأهمية بمكان للمشاريع التجارية التي تزاول أعمالها مباشرة على خطوط شبكة الإنترنت إيجاد مجتمع حول المنتجات للاستئثار بالسوق بدلا من مجرد التركيز على توجيه العملاء إلى المنتج. وبما أن النساء قد تمكن تقليديا من تنمية مهارات سليمة في مجالي الاتصال والربط الشبكي، فإن شبكة الإنترنت تعد أداة مثالية لنشر هذه المهارات من أجل تعزيز أنشطتهن التجارية وزيادة قدرتهن على المنافسة.

٤٤- وفي البلدان النامية، يبين عدد كبير من دراسات الحالة الحديثة كيف ساعد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت منظمات المشاريع على زيادة قدرتهن على المنافسة وتوسيع أنشطتهن التجارية. ففي أفريقيا مثلا، كانت النساء المشتغلات بالتجارة مفعمة النشاط تقليديا في الواردات والصادرات، إذ كن يتوجهن إلى الخارج في كثير من الحالات بحثا عن منتجات وللتفاوض مع الموردين. وتنظر منظمات المشاريع هؤلاء جديا في المزايا التي يمكن أن توفرها شبكة الإنترنت لمشاريعهن التجارية، وبخاصة التجارة الإلكترونية التي تسمح لهن بزيادة إمكانية اختيارهن للموردين[٦٣]. على أن حالة النساء في المناطق الفقيرة من أفريقيا الريفية أكثر إثارة للتحدي. وتبين دراسة حالة من جنوب أفريقيا الطريقة التي يمكن أن تعزز بها التجارة الإلكترونية سبل الوصول إلى الأسواق لتوفير فوائد اقتصادية أكبر لمجتمع ريفي من النساء (انظر الإطار ٢). وباستخدام ما يسمى بمراكز الاتصال عن بعد، يتمثل الهدف في تحويل الأنشطة المدرة للدخل التي تزاولها النساء إلى مشاريع تجارية بدافع الربح[٦٤].

الإطار ٢- مركز للاتصال عن بعد في جنوب أفريقيا

في عام ١٩٩٨، أنشئ مركز للاتصال عن بعد في مجتمع بجنوب أفريقيا وأتاح هذا المركز أجهزة حاسوب، وأجهزة هاتف، وأجهزة فاكس، وآلات استنساخ وسبلا للوصول إلى شبكة الإنترنت. وكان الهدف هو استخدام مركز الاتصال عن بعد لإدخال التجارة الإلكترونية في المشاريع التجارية التي تتولاها النساء. وتم التسليم بأن للتجارة الإلكترونية الكثير من الفوائد التي يمكن تحقيقها، منها التجارة إلكترونيا، وربط المنتجين بالمستهلكين بمزيد من الفعالية حيث تفصلهم المسافات ووسائل الاتصال عن بعد في كثير من الحالات. ويمكن للتجارة الإلكترونية أن تساعد أيضا في الانتقال من المرحلة التي تربط الأعمال التجارية بالمستهلك إلى المرحلة المشتركة فيما بين الأعمال التجارية في مدينة أخرى يتوافر فيها مركز سوقي أكثر ربحية من القرية المحلية. هذا بالإضافة إلى أنه يمكن للتجارة الإلكترونية أن تتغلب على نقاط الضعف بزيادة سرعة دورات المبيعات وذلك بتوفير معلومات مناسبة أكثر؛ وبتوسيع العلاقات بإضفاء صبغة شخصية على الاتصالات والتعامل مع الزبائن؛ وبزيادة الكفاءة في إجراء معاملات تجارية معينة (مثلا إصدار الفواتير)؛ وبإعادة تغليف منتجات لزيادة دقة المعلومات السوقية؛ وبتجميع أفراد المجتمع لتأمين طلبيات كبيرة؛ وبخفض تكاليف الإدارة الشاملة. وتفيد النتائج الأولية الواردة من المجتمع بأن النهج مبشر بالخير. ولا يزال الأمر يتطلب معالجة عدد من القضايا، منها تدريب مدراء مراكز الاتصال عن بعد، وتدريب القيادات وتوفير مؤسسات يعتمد عليها تقنيا لتقديم خدمات الإنترنت.

المصدر: Rhodes, Jo (2001). "Can e-commerce enable marketing in an African rural women's community based development organisation?" In: *Informing Science*, June 2001: 450-461.

٤٥- وبالإضافة إلى أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية على المشاريع التجارية التي تتولاها النساء، تؤثر تكنولوجيات جديدة أيضا تأثيرا كبيرا على عدد من القطاعات الاقتصادية، منها تلك التي توظف أساسا عمالا من الإناث (انظر الإطار ٣).

الإطار ٣- أمثلة أخرى ناجحة من البلدان النامية على انتشار التكنولوجيات الحديثة في القطاع الريفي

من بين الأمثلة الأخرى للحالات التي حققت نجاحا في البلدان النامية شركة الهاتف في دكا، بنغلادش، التي توزع الهواتف على نساء الريف لدعم الرعاية الصحية والاضطلاع بأنشطة تجارية؛ أو مؤسسة "مراكز الاستماع إلى المذياع" التي أسست في ١٧٨ قرية في باكستان والتي تديرها نساء متعلمات كوسيلة لتوفير المعلومات للنساء وتمكينهن من مناقشة أعمالهن وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وبدأ تنفيذ مشروع مماثل في ربيع عام ٢٠٠١ في تاميل نادو بالهند لإنشاء منظمات مجتمعية وتجهيزها بهواتف خلوية. وسيسمح هذا المشروع للنساء بتسويق منتجاتهن بالربط الشبكي وتعزيز المبيعات المباشرة بين المدن لمنتجات صنعت بمعرفة منظمات نسائية بالغة الصغر في تاميل نادو.

المصدر: انظر www.infodev.org.

٤٦- فعلى سبيل المثال، حثت خدمات الإنترنت وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المحسنة، إلى جانب السوق التي تتزايد فيها المنافسة، شركات البلدان المتقدمة على إرسال بعض خدماتها في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى البلدان النامية. فأنشطة مثل معالجة البيانات والمحاسبة وتلك المتعلقة بمراكز الاتصال تتسع بسرعة في العالم النامي، وتنشئ فرص عمل جديدة للنساء[٦٥]. وقد انتشرت مراكز الاتصال في الآونة الأخيرة، خاصة في البلدان النامية الناطقة بالإنكليزية. وقدر مثلا أن عمل مراكز الاتصال في الهند أرخص من تلك القائمة في الولايات المتحدة بنسبة ٤٠ في المائة، مما يتيح لها ميزة تنافسية كبيرة[٦٦]. وتعد الآن هذه المراكز ٤٠ ٠٠٠ "مقعد"، ويتوقع أن تتضاعف قدرتها في عام ٢٠٠٢[٦٧]. وتقدم النساء والرجال الذين توظفهم مراكز الاتصال خدمات متعلقة بالمعلومات (في مجالات المبيعات والتسويق وخدمة الزبائن) إلى عملاء الشركات الأجنبية عن طريق الهاتف. وتقوم مراكز الاتصال المحلية بتدريبهم لاستيفاء الشروط اللازمة لتلبية الطلبات الثقافية واللغوية للزبائن.

جيم- ملاحظات بشأن قضايا رئيسية للاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية إلى أقصى حد

٤٧- تؤثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية تأثيرا مختلفا على النساء، ويمكن للتكنولوجيات الجديدة، إذا أتيح الوصول إليها واستخدامها، أن توفر فرص عمل جديدة للنساء، خاصة في البلدان النامية. على أن هناك عددا من القضايا التي يمكن معالجتها ليتسنى للنساء الاستفادة بالكامل من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومن ثم تحسين قدرة مراكزهن ومناطقهن وبلدانهن على المنافسة. ولكي تتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت إمكانياتها بالكامل لتعزيز قدرة النساء على التنافس، فمن الأهمية بمكان تعزيز قدرة النساء على أن يصبحن مستخدمات ومنتجات للمعلومات على السواء. فتوفير سبل وصول النساء إلى شبكة الإنترنت لا يكفي في حد ذاته[٦٨]. ولا بد من تدريبهن على استخدام التكنولوجيات الجديدة والاستفادة من إمكانياتها استفادة كاملة لإيجاد فرص من خلال الربط الشبكي الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، والعمل عن بعد أو التعليم عن بعد. ولا بد من إشراك النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على مستوى الأعمال التجارية وعلى المستوى الوطني. وتبرز النساء بسرعة كقوة رئيسية على شبكة الإنترنت. ومع ذلك، يشترك عدد قليل من النساء، حتى في البلدان المتقدمة، اشتراكا كاملا في مهنة تكنولوجيا المعلومات[٦٩]، التي توظف أساسا الرجال كمهنيين في برامج ومعدات الحاسوب. ونتيجة لذلك، يشترك عدد قليل من النساء في تصميم تكنولوجيات المعلومات الجديدة؛ ومع ذلك، يمكن أن تحسن مشاركة النساء نوعية المنتجات نظرا إلى معرفتهن بكيفية توجيه الزبائن[٧٠]. وفي كثير من البلدان النامية، لا يكون التدريب المتعلق بتكنولوجيات المعلومات متاحا للنساء. وعلى مستوى المؤسسة، يمكن أن يكون إنشاء مراكز للاتصال عن بعد طريقة فعالة لإدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية إلى المجتمعات الريفية في البلدان النامية[٧١].

خامسا- مسائل للنظر فيها من جانب الخبراء المشاركين

٤٨- سيتم توجيه اجتماع الخبراء للتوصل إلى استنتاجات وخيارات في مجال السياسة العامة لتنظر فيها لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية. ويمكن أن تشمل نتائج اجتماع الخبراء اقتراحات في مجال السياسة العامة لوضع استراتيجية من أجل تحسين دور النساء في تعزيز قدرة بلدانهن ومناطقهن على المنافسة، ولزيادة فرص التجارة وجذب الاستثمار والتكنولوجيا الجديدة.

وينبغي أن تركز مداولات اجتماع الخبراء على المسائل الرئيسية التالية:

'١' ما هي السياسات والنهج التي يمكن أن تسهم بفعالية في قيام النساء بدور إيجابي وأكثر نشاطا في الاقتصاد المعولم؛

'٢' فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر، ما هي "أفضل الممارسات" التي يمكن أن تدعم وضع استراتيجية اقتصادية حساسة لنوع الجنس؛

'٣' فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، كيف يمكن للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا، أن تكفل المساواة فيما يتعلق بحصول النساء على الفوائد الناتجة عن زيادة تحرير قطاع الخدمات؟ وما هي تدابير الدعم الدولي المطلوبة لتعزيز الارتقاء بالمهارات اللازمة لتحقيق هذا الهدف؛

'٤' فيما يتعلق بالتجارة في السلع الأساسية، ما هي الإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة للقضاء على التحيز الجنساني بشأن الأنشطة الاقتصادية بوجه عام والملكية والتعليم بوجه خاص؟ وما هي الطريقة التي يمكن بها للحكومات أن تزيل الحواجز الثقافية والقانونية التي تعترض حصول النساء على التمويل والائتمان وملكية الأرض، خاصة في المناطق الريفية والمجتمعات التقليدية؟ وما هي برامج المساعدة التقنية التي ينبغي للمجتمع الدولي وضعها لدعم هذه التطورات، خاصة لإشراك النساء في الأنشطة الحديثة الموجهة نحو التصدير؛

'٥' هل القواعد المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتجارة تعالج قضية نوع الجنس بما فيه الكفاية في النظام التجاري الدولي؛

'٦' فيما يتعلق بتنظيم المشاريع، كيف يمكن للحكومات أن تعزز تنظيم الإناث للمشاريع؟ وما هي السياسات والخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية والشبكات اللازمة لذلك؛

'٧' فيما يتعلق بأثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كيف يمكن تأمين مساواة وصول النساء إلى مزاولة الأنشطة ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية والمشاركة فيها في جميع المجتمعات، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؟ وما هي الشروط اللازمة لكي توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فرص عمل جديدة للنساء في البلدان النامية، وما هي التدابير المطلوبة لتيسير تنظيم الإناث للمشاريع وتنمية المهارات في هذا المجال؛

'٨' ما هي الطريقة التي يمكن بها لعمليات الشراكة بين الحكومات والمجتمعات المدنية دعم مشاركة النساء في زيادة قدرة بلدانهن ومناطقهن على المنافسة؛

'٩' ما هو الدعم اللازم لبناء القدرة من أجل تحسين دور النساء، خاصة فيما يتعلق ببناء القدرة التكنولوجية والتدريب التكنولوجي؛ ولنقل التكنولوجيات الجديدة ونشرها؟

الحواشي

(١) اتخذ القرار بعقد اجتماع للخبراء الاستشاريين يعنى بهذه القضايا خلال المشاورات المفتوحة التي أجراها رئيس مجلس التجارة والتنمية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٢) أدرجت النتائج في تقرير الأونكتاد: *التجارة والتنمية المستدامة والمنظور الجنساني*، جنيف، نيويورك، ١٩٩٩.

(٣) انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، *نتيجة حلقة العمل المتعلقة بأقل البلدان نموا السابقة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا: بناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية. كيب تاون، جنوب أفريقيا، ٢١-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١* (A/CONF.191/BP/2).

(٤) "بإعاقة تراكم رأس المال البشري في الوطن وسوق العمل، واستبعاد النساء أو الرجال بصورة منتظمة من سبل الوصول إلى الموارد، أو الخدمات العامة، أو الأنشطة الإنتاجية، ويقلل التمييز على أساس الجنس من القدرة على النمو ورفع مستويات المعيشة". البنك الدولي "Engendering Development". واشنطن العاصمة، نيويورك ٢٠٠١، (مطابع جامعة أكسفورد): ١٠-١١.

(٥) هذا بالطبع لا علاقة له بالاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد. لكنه من الممكن أن يغير تدفق الاستثمار الأجنبي المكمل للاستثمار المحلي من تكوين الاستثمار الإجمالي، وبالتالي أن يغير من أنماط التوظيف.

(٦) من قبيل النقل المأمون إلى العمل ومنه، أو ترتيبات رعاية الأطفال، وغير ذلك.

(٧) يعد نصيب الشركات عبر الوطنية من العمالة العالمية قليلا جدا بصورة عامة. فمن أصل اليد العاملة العالمية الإجمالية المقدرة البالغة ٣ مليار نسمة، توظف نظم الشركات عبر الوطنية (الشركات الأم أو الشركات المنتسبة) أقل من ١ في المائة منه توظيفا مباشرا. وتبلغ تقديرات العمالة العالمية في نظم الشركات الوطنية - في الشركات الأم - الشركات المنتسبة - قرابة ٨٦ مليون عامل (تقديرات عام ١٩٩٨) (الأونكتاد (١٩٩٩)، *تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٩: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدي التنمية*. منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف: ٢٦٥).

الحواشي (تابع)

(٨) Braunstein E (2000). Engendering Foreign Direct Investment: Family Structure, Labor Markets and International Capital Mobility. *World Development*, Vol. 28, No. 7: 1157-1172.; Joekes S (1999) A gender-analytical perspective on trade and sustainable development. In: Razavi, S. (1999). Labour-intensive growth, poverty and gender: neo-classical institutionalist and feminist accounts. *Development and change. Special issue on gendered poverty and well-being*, vol. 30 No. 3; Standing G (1999). Global feminization through flexible labor: a theme revisited. *World Development*, Vol. 27, No. 3: 583-602; UNCTAD (1999) op. cit. الأونكتاد: *التجارة والتنمية المستدامة ومنظور الجنس*، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.

(٩) الأونكتاد (١٩٩٩) مرجع سابق: ٢٦٨. يقول العديد من المؤلفين إن النسبة الكبيرة من النساء العاملات في صناعة التصدير تعود بصورة خاصة إلى استعدادهن الأكبر لقبول المهن التي يتسم العمل فيها بالتكرار والتي تنطوي على أجور دنيا أقل مما يتقاضاه الرجال ذوي المهارات المماثلة، مما يجعلهن أكثر قابلية للعمل. وللاضطلاع على مناقشة هذا الموضوع انظر رجوي، ٢٠٠٠.

(١٠) انظر مثلا Joekes 1999; Ghosh J (1999). An Asian view of globalization, employment, environment and gender. في الأونكتاد: *التجارة والتنمية المستدامة ومنظور الجنس*، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف و 141-146; Wichterich C (2000). *The Globalized Woman. Reports from a Future of Inequality*. London, Zed Books.

(١١) الأونكتاد (١٩٩٩) مرجع سابق: ٢٧ و٤٢٤-٤٢٥.

(١٢) أيضا على افتراض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد إضافة إلى الاستثمار المحلي وليس بديلا عنه.

(١٣) وتشمل الأمثلة على ذلك الصين، هونغ كونغ (الصين)، وسري لانكا وماليزيا (ILO (1999) *Key Indicators of the Labour Market*, Geneva: 35-38).

(١٤) ILO 1999: 35-38.

(١٥) مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي أو المكسيك، (ILO 1999: 40-42).

(١٦) الأونكتاد (١٩٩٩) المرجع نفسه: ٢٦٥؛ Grereffi G. and Korzeniewicz M. eds. (1994). *Commodity Chains and Global Capitalism*. Westport, Praeger; Harrison B (1994). *Lean and Mean. The Changing Landscape of Corporate Power in the Age of Flexibility*. New York, Basic Books.

الحواشي (تابع)

(١٧) الأونكتاد (١٩٩٩) المرجع نفسه: ٢٦٧.

(١٨) يتبين من تقديرات المضاعف بالنسبة لبعض الصناعات الخفيفة (مثل الملابس والأحذية) أن العمالة الخارجية قد تكون خمسة أضعاف عمالة الشركات عبر الوطنية كل على حدة (الملابس والأحذية) (براونشتاين ٢٠٠٠، الصفحة ١١٥٩). ويبين تقدير آخر أنه في عام ١٩٩٥، كان هناك ٢٠٠ مليون شخص يعملون في شركات موردة لصناعات الصادرات (وشتريتش ٢٠٠٠: ١٧، مشيرا إلى بيانات الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة)، مما يعني أكثر من ضعف مجموع العمالة المباشرة في الشركات عبر الوطنية.

(١٩) انظر الأونكتاد (١٩٩٩) مرجع سابق: ٢٧٠ وما بعدها. للاطلاع على بحث لأداء العمالة المقارن في مختلف أنواع الشركات عبر الوطنية.

(٢٠) للاطلاع على بحث مسهب عن هذا الموضوع، انظر رجوي ١٩٩٩، وأيضا الأونكتاد (١٩٩٩) مرجع سابق: ٤٥٥ وما يليها.

(٢١) Dicken, P. (1999) *Global Shift. Transforming the World Economy*. Third edition. London, Paul Chapman: 312.

(٢٢) الأونكتاد (١٩٩٩) مرجع سابق: الأونكتاد *التجارة والتنمية المستدامة والمنظور الجنساني* (UNCTAD/EDM/Misc.78); "A gender-analytical perspective on trade and sustainable development", Jeokes, S.: 33-59.

(٢٣) الأونكتاد (١٩٩٩) *تقرير الاستثمار العالمي*: الصفحة ٢٦٩؛ Horton, S. (1999) Marginalization revisited: women's market work and pay, and economic development. *World Development* Vol. 27, No.3: 571-582; Standing 1999: 583-602. وفي بعض الحالات قد تمنح الحكومات المضيفة إعفاء من المتطلبات المتعلقة "بنوعية" العمالة من أجل توليد أكبر قدر ممكن من فرص العمالة. والمثال الرئيسي على ذلك هو مناطق تجهيز الصادرات التي تعفى في بعض الأحيان من شروط العلاقات الصناعية أو شروط العمالة ذات الصبغة المؤسسية في الاقتصاد المضيف بصورة عامة، وذلك من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة المعنية (الأونكتاد ١٩٩٩ انظر أعلاه: صفحة ٢٧١-٢٧٢؛ منظمة العمل الدولية (٢٠٠١) *Seventh Survey on the Effect Given to the Tripartite Declaration of Principles Concerning Multinational Enterprises and Social Policy*, Part I and II, Geneva).

الحواشي (تابع)

(٢٤) من الجدير بالذكر أن ذلك لا ينطوي بصورة آلية على تعيين *النساء* إذ أنه في بعض الاقتصادات المصنعة حديثا، تمس آثار الانتقال والتنقل كلا من النساء والرجال بدورهما مع مرور الزمن.

(٢٥) المثال على ذلك أنه فيما يتعلق بهيئات المناطق الاقتصادية الفلبينية، تقدم حكومة الفلبين التدريب الذي يراعي نوع الجنس لكل من نقابات العمال وأصحاب العمل، وذلك بهدف تنفيذ التشريعات القائمة المتصلة بتكافؤ الفرص. (انظر منظمة العمل الدولية ٢٠٠١: ١٣٣ والأونكتاد ١٩٩٩ أعلاه: الصفحة ٢٧١ وما يليها).

(٢٦) قد تكون الجهات المشاركة في بحوث كهذه منظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

(٢٧) قد تشمل الأمور ذات الصلة الخاصة بتحليل العلاقة بين الجنسين تكوين اليد العاملة في الشركات المنتسبة إلى الشركات عبر الوطنية العاملة في البلدان النامية، والفوارق في الأجور، والفوارق في الوضع التعاقدي وفترة العمالة بما في ذلك دور التعاقد من الباطن والاستعانة بمصادر خارجية، وكذلك أثر الأزمات الاقتصادية وعمليات الاندماج والحيازة (المحلي منها والأجنبي) على العمالة، والفوارق الممكنة في أثر ذلك على النساء والرجال.

(٢٨) هناك استثناءات من قبيل البلدان الزراعية ذات الدخل المنخفض (Joekes, S. "منظور تحليلي قائم على نوع الجنس للتجارة والتنمية المستدامة" في "التجارة والتنمية المستدامة والمنظور الجنساني"، الأونكتاد، جنيف، ١٩٩٩): ٤٠.

(٢٩) منظمة التجارة العالمية، الاحصاءات التجارية الدولية ٢٠٠٠، جنيف ٢٠٠٠: ٤٠.

(٣٠) الأونكتاد، خطة عمل بانكوك، اعتمدها الأونكتاد العاشر، جنيف ٢٠٠٠: ٢٢.

(٣١) Joekes, S., "Trade-related Employment for Women in Industry and Services in Developing Countries", Occasional Paper, UNRISD/UNDP, Geneva, 1995: i; and UNCTAD, "Assessment of Trade in Service of Developing Countries: Summary of Findings", a note by the UNCTAD secretariat submitted to the fourth session of the Trade and Development Board, 20-24 September, 1999:5.

الحواشي (تابع)

(٣٢) يحدد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في تعريفه للتجارة في الخدمات أربعة أشكال مختلفة تتم من خلالها التجارة وهي الشكل ١: "التوريد عبر الحدود"، وعندما يتم التزويد بالخدمات من بلد إلى آخر (مثل تجهيز البيانات على الخط مباشرة من قبيل خدمات المكاتب اللاإقليمية، والعديد من الخدمات الإدارية الأخرى)، والشكل ٢: "الاستهلاك في الخارج"، عندما ينتقل المستهلكون أو تنتقل حاجياتهم إلى بلد آخر من أجل استهلاك الخدمات (مثل السياحة، والرعاية الطبية، والتعليم، والإصلاح والصيانة)، والشكل ٣: "إرساء وجود تجاري" عندما تنشئ شركة أجنبية شركات تابعة أو فروع تابعة لها لتقديم الخدمات في بلد آخر (مثل وكلاء الرحلات السياحية، ووكالات السفر، والمصارف، والخطوط الجوية، والمستشفيات، والمؤسسات التعليمية، وغير ذلك) والشكل ٤: "وجود الأشخاص الطبيعيين"، عندما ينتقل الأفراد من بلدهم الأصلي لتقديم الخدمات في بلد آخر (مثل الممرضات، والمستشارين، وغيرهم).

(٣٣) انظر أيضا الفصلين الثالث والرابع أدناه.

(٣٤) تشير التقارير إلى أن المعهد الهندي للتكنولوجيا في بومباي وجد أنه في السنوات الأخيرة تنتقل نسبة ٨٠ في المائة من خريجيه إلى الولايات المتحدة؛ انظر Soubra, Y., "trends and current situation in the diffusion and utilization of information technology" in ATAS X, UNCTAD, United Nations, New York and Geneva, 1995 (UNCTAD/DST/10).

(٣٥) المرجع نفسه. انجذبت الشركات الفرعية المملوكة من قبل جهات أجنبية والتي أنشئت في مناطق التجارة الحرة التي تأسست من خلال هذه السياسات بفضل حوافز مثل الإعفاءات الضريبية، وإعادة كامل الأرباح إلى الوطن، وكذلك الفوائد التي يجنيها بلد المقر وانخفاض تكاليف اليد العاملة. علاوة على أن تقبل اليد العاملة لما تكلف به من أعمال، حيث يعمل الرجال والنساء فترات طويلة على وحدات العرض البصرية – وقلة الاهتمام عموما بالصحة والسلامة في عملية إدخال البيانات وتجهيزها، ربما تكون قد لعبت دورها في هذا الصدد. ومن الواضح أن هذا المجال يمكن فيه الارتقاء بعمل الرجال والنساء على حد سواء باتباع السياسات المناسبة.

(٣٦) الخدمات المعتمدة على البيانات، كالجهات المصدرة لبطاقات الائتمان، والأعمال التجارية التي تشتغل بالبيع بالمراسلة، وشبكات الخطوط الجوية والسكك الحديدية، وما إلى ذلك.

الحواشي (تابع)

(٣٧) انظر Diaz Benavides, D. "The sustainability of International Tourism in Developing Countries" Paper submitted at the Symposium on International Tourism at the WTO, 22 February 2001, and "El turismo como paliativo de pobreza". Presentation at the World Conference on Tourism and Poverty, 6 June 2001 in Natal, Brazil.

(٣٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقييم التجارة في الخدمات في البلدان النامية: موجز للنتائج"، مذكرة مقدمة من أمانة المؤتمر إلى الدورة الرابعة لمجلس التجارة والتنمية، ٢٠-٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ص٥.

(٣٩) انظر *Tourism in the Least Developed Countries*, World Tourism Organisation, Madrid, 2001.

(٤٠) Flth, A., "Tourism and Gender: Opportunities for LDCs in an Intensified Global Economy" in *Trade, Sustainable Development and Gender,* UNCTAD, Geneva, 1999, (UNCTAD/EDM/Misc.78): 426.

(٤١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "مذكرة معلومات أساسية" مقدمة من أجل اجتماع فريق الخبراء المعني بالتجارة في الخدمات الصحية: مصاعب وفرص أمام البلدان النامية، جنيف، ١٩٩٧:٣.

(٤٢) Blumberg, R.L., "Reaching Africa's "invisible" farmers", in *African Farmer,* New York, No. 11, 1994: 14-15.

(٤٣) للعوامل المتمثلة فيما يلزم من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهياكل الأساسية، والنقل أهمية حيوية في هذا العدد، ويحد إنعدامها على نحو خاص من إمكانيات نجاح أقل البلدان نموا وكل من البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية المنتمية إلى أقل البلدان نموا في الإندماج في السوق العالمية.

(٤٤) Barrientos, S. (1999). Ethical trade and gender: exports of non-traditional horticultural products. In: UNCTAD (1999). *Trade, Sustainable Development and Gender.* United Nations publication, New York and Geneva: 190; Barrientos, S., Bee, A., Matear, A. and Vogel, I. (1999). *Women and Agribusiness: Working Miracles in the Chilean Fruit Export Sector.* London, Macmillan Press.

(٤٥) انظر *Financial Times*, "Women dig deep for South Africa's Gold", 11-12 August 2001.

الحواشي (تابع)

(٤٦) انظر الفصل الثالث أدناه.

(٤٧) بالرغم من هيمنة الإناث على قوة العمل في قطاع الزراعة في أفريقيا، لا يخصص حاليا للمزارعات سوى ٧ في المائة من وقت وموارد الإرشاد الزراعي، وتمثل النساء ٧ في المائة فقط من موظفات الإرشاد الزراعي. انظر بلومبرغ، المرجع المذكور.

(٤٨) Pena, C., Webb, P. and Haddad, L. "Women's economic advancement through agricultural change: a review of donor experience", Food Consumption and Nutrition Division, International Food Policy Research Institute, Washington, DC, 1996.

(٤٩) انظر مثلا في هذا الصدد UNCTAD. *Women Entrepreneurs in Least Developed Countries: Case studies from Africa*, (UNCTAD/ITE/EDS/Misc. 15), 1999: *Women Entrepreneurs in Africa: Experience from selected countries*, (UNCTAD/ITE/EDS/Misc.14), 2000, *Study on Women's Entrepreneurship in Burkina Faso*, 1998، ومحفل منظمات المشاريع. *ملخص أعدته الأمانة إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا* (A/CONF.191/L.25)، ٢٠٠١.

(٥٠) يعاني معظم البلدان الأقل نموا من قيود في مجال الموارد البشرية وتتدنى بذلك إنتاجية العمل والمهارات. ففي كمبوديا مثلا، لم يتلق ٢٤ في المائة من إجمالي قوة العمل و٣١ في المائة من قوة العمل المأجورة من الإناث أي تعليم على الإطلاق. وعليه، فإن قدرة النساء التقنية والإدارية في القطاعين العام والخاص محدودة.

(٥١) انظر أيضا Ruffing, L. and Fischer, G. "Mainstreaming gender in enterprise development" in Trade, Sustainable Development and Gender (UNCTAD/EDM/Misc.78).

(٥٢) تتمثل العيوب الرئيسية لمؤسسات الائتمان غير الرسمية في أنها غير موثوقة وفي ارتفاع تكاليفها في كثير من الحالات وفي محدودية رؤوس الأموال التي تعرضها. هذا بالإضافة إلى أن المشاركة في هذه المؤسسات لا تربط النساء بالنظام المالي السائد، مما يديم تهميش الأنشطة الاقتصادية التي تزاولها النساء.

(٥٣) تمثل النساء نحو ٩٤ في المائة من أعضاء مصرف غرامين، وهو مصرف ائتمان بالغ الصغر ورائد في بنغلادش. ويوفر المصرف الائتمان لمجموعة من الأفراد يرتبط فيها حصول فرد ما على الائتمان بمسؤوليات المجموعة وبسلوكه في سداد الائتمان. وأنشئ في فانواتو مشروع ائتمان بالغ الصغر حقق نجاحا هو الآخر. وقد بلغت نسبة سداد الائتمان ١٠٠ في المائة فيه ووفر المصرف فرص عمل لنحو ٤٠٠ امرأة فقيرة. والهدف من

الحواشي (تابع)

المشروع هو إثبات منهجية تنفيذ برنامج قروض ومدخرات مستدامة دون ضمانات لصالح الأسر المنخفضة الدخل، واستهداف النساء المتضررات بوجه خاص.

(٥٤) انظر الأمم المتحدة. *برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا. اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١*، (A/CONF.191/11)، الفقرتين ٥٢-٥٣.

(٥٥) برنامج الأونكتاد لتنمية أنشطة مباشرة الأعمال الحرة هو برنامج متكامل لبناء القدرة وتعزيز إنشاء هياكل دعم مستدام تساعد المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشكل النساء ٤٠ في المائة (في المتوسط) من المستفيدين المباشرين في أكثر من ٢٠ بلدا، معظمهم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن خلال "المكاتب الجامعة المتعددة الخدمات"، يتلقى حاليا ٤٥ مركز أعمال لتنمية مباشرة الأعمال الحرة خدمات ملائمة في مجالات التدريب والاستشارة والمعلومات.

(٥٦) الأونكتاد (وثيقة ستصدر قريبا في عام ٢٠٠١). *E-commerce and Development Report 2001*. الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠١). *Human Development Report 2001*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Oxford University Press, New York.

(٥٧) Nielsen//NetRatings(2001), "Women a formidable force on the net", Press Release 28 June 2001, www.nielsennetratings.com.

(٥٨) CNNIC (2001). تقرير مسح نصف سنوي عن تنمية شبكة الإنترنت في الصين، تموز/يوليه ٢٠٠١. http://cnnic.net.cn/develst/e-cnnic200107.shtml.

(٥٩) ZDNet Latin America, "En Mexico, casi la mitad de los Internautas es mujer", 2 de noviembre de 2000, www.zdnet.com, and ZDNet Latin America, "Women and the Internet: Excuse me, coming through", 14 March 2001, www.zdnet.com.

(٦٠) انظر www.worldbank.org/gender/digitaldivide/digitaldivide6.htm . ستتسم سبل الوصول المباشر إلى هياكل وشبكات الاتصال الحديثة بكلفة متدنية بأهمية جوهرية لكي تستفيد أقل البلدان نموا بوجه عام من المزايا والفرص التي يمكن أن تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن للتجارة الإلكترونية أن توفر بعد ذلك وسيلة لتصدير الخدمات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة الوفيرة وللموارد الطبيعية في أقل البلدان نموا.

الحواشي (تابع)

(٦١) وفقا للأمم المتحدة (٢٠٠٠)، تمثل النساء قرابة ثلثي الأميين في العالم البالغ عددهم ٨٧٦ مليون نسمة.

(٦٢) *E-Commerce Times*, "And e-commerce for her", 5 July 2000, www.ecommercetimes.com.

(٦٣) المساهمات التي قدمت إلى محفل التنمية الأفريقي الأول المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بشأن "تحدي العولمة وعصر المعلومات الذي تواجهه أفريقيا".

(٦٤) مراكز الاتصال عن بعد مراكز مجتمعية ريفية في أفريقيا وآسيا تتلقى فيها النساء من منظمات المشاريع البالغة الصغر تدريبا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البريد الإلكتروني، والإنترنت، والفاكس، والمعالجة الإلكترونية للنصوص) للحصول على المعلومات المتعلقة باحتياجاتهن الاقتصادية (مثلا أسعار السوق في المدن الرئيسية)، وبموقع الموردين والمتنافسين، وبنوعية المنتجات وكيفية نقل المشتريات. ومن خلال مراكز الاتصال عن بعد، يمكن للمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة البحث عن معلومات سوقية مناسبة وتقييمها والحصول من المصدر على لوازم أفضل وأقل كلفة. وعليه، تتيح هذه المراكز للنساء فرصة لتوسيع نطاق الأعمال التجارية الموجهة إلى المستهلك والنطاق المشترك فيما بين الأعمال التجارية.

(٦٥) في قطاع الصناعات التحويلية، تؤدي النساء في البلدان النامية معظم أعمال التجميع في الصناعات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات. على أن المهنيين من الذكور (في البلدان المتقدمة) هم الذين يسيطرون أساسا على البحث الإنمائي في مجال تكنولوجيا المعلومات.

(٦٦) *Financial Times*, "India learns language of customer service", 4 April 2001. Newsbytes.com, "China's web women boost e-commerce outlook", 30 May 2001, www.newsbytes.com.

(٦٧) تشير كلمة "مقاعد" إلى عدد الأشخاص القادرين على العمل في مركز للاتصال. ولما كانت هذه المراكز تعمل ٢٤ ساعة في اليوم، فهناك عادة عدة نوبات في اليوم.

الحواشي (تابع)

(٦٨) "لا تشـــكل التكنولوجيا ولا التعليم، بكل وضوح، قوة مستقلة للتحديث ... يدرك المرء مدى قدرة التكنولوجيا والتعليم على تكوين علاقات اجتماعية يميزها نوع الجنس. والوصول إلى التكنولوجيا والتعليم لـــيس كافـــيا لتغـــيير أوجه التفاوت هذه القائمة على نوع الجنس رغم أهميته الواضحة في تغيير أشكال التعليم واستخدامات التكنولوجيا". *Access is not enough: gender perspectives on technology and education*, Bourque, S.C. and Warren, K.B. in Persistent Inequalities. Women and World Development, Ed. Tinker, I, Oxford University Press, New York, Oxford, 1990:100.

(٦٩) Roper Starch Worldwide Inc. (2001). "Women in technology leadership." Report prepared for Deloitte & Touche, June 2001, www.roper.com.

(٧٠) كشـــف أيضـــا مســـح أجري لمهنيات في قطاع تكنولوجيا المعلومات تطلع النساء في النشاط التجاري إلى الجانب الذي يغلب فيه العنصر الإنساني، وهو العنصر الذي يتراوح بين الزبون والموظف (روبيرو، ٢٠٠١).

(٧١) كانـــت إدارة الاتصـــالات في جـــنوب أفريقيا نموذجا ممتازا هنا: لقد أنشأت عددا من مراكز الاتصال عن بعد في البلد، وهي مراكز تملكها وتديرها النساء؛ وأتاحت مرافق شبكة الإنترنت لمجموعات نسائية؛ وقامت بتدريب مجموعات نسائية على استخدام التكنولوجيات وكيفية تعزيز أنشطتهن التجارية.

- - - - -